سلسلة إصدارات
الجمعية السعودية للعلوم السياسية (١٣)

جامعة الملك سعود
King Saud University

«تقييم المخاطر السياسية» للاستثمار: حلقة مفقودة في علم السياسة

"Political Risk Assessment": A Missing Link in Political Science

وليد بن نايف السديري
Waleed N. Alsudairy

ورقة سياسة
Policy Paper

الجمعية السعودية للعلوم السياسية: جمعيــة علمية متخصصة ينصــب اهتمامها الرئيس علــى تطوير الحقل الأكاديمي للعلوم السياســية وأبراز أهميته ودوره من خلال البحوث والدراسات العلمية والاستشارات وتشجيع التواصل العلمي فيمــا بين المتخصصيــن والباحثين والدارســين والمهتمين بمجال العلوم السياسية.

أهداف الجمعية: تهــدف الجمعيــة الســعودية للعلوم السياسية إلى تحقيق مايلي:

١. تنميــة الفكر العلمــي في مجال العلوم السياســية والعمل على تطويره.
٢. إتاحة الفرصة للعاملين في مجال العلوم السياســية للإسهام في حركة التقدم العلمي.
٣. تيســير تبادل الإنتــاج العلمي والأفــكار العلمية في مجال العلوم السياســية بين الهيئات والمؤسسات المعنية داخل المملكة وخارجها.
٤. تقديم المشــورة والقيــام بالدراســات اللازمة لرفع مســتوى الأداء فــي مجالات العلوم السياســية في المؤسسات والهيئات المختلفة.
٥. تشجيع التواصل العلمي بين أعضاء الجمعية.
٦. تطوير الأداء المهني لأعضاء الجمعية.

أعضاء مجلس إدارة الجمعية السعودية للعلوم السياسية

د. سرحان بن دبيل العتيبي
رئيس مجلس الإدارة

د. وليد بن نايف السديري
نائب رئيس مجلس الإدارة

د. محمد بن عوض الحارثي
أمين السر

أ.د. عبدالله بن جمعان الغامدي
أمين المال

أ.د. صالح بن محمد الخثلان
عضو

د. شافي بن عبدالرحمن الدامر
عضو

د. مرزوق بن محمد العشير
عضو

سكرتارية الجمعية

مشاري بن شارع العتيبي
سكرتير الجمعية

سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية (١٣)

«تقييم المخاطر السياسية» للاستثمار: حلقة مفقودة في علم السياسة

"Political Risk Assessment": A Missing Link in Political Science

وليد بن نايف السديري
Waleed N. Alsudairy
(Ph. D., in Political Science)

ورقة سياسة
Policy Paper

2014

ح جامعة الملك سعود للنشر، ١٤٣٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السديري، وليد بن نايف

تقييم المخاطر السياسية للاستثمار حلقة مفقودة في السياسة.

وليد بن نايف السديري.- ط١، الرياض، ١٤٣٥هـ

٣٤ص، ١٦,٥× ٢٤ سم

ردمك: ١ -٢٨٦- ٥٠٧ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ -العلاقات الدولية ٢ - السياسة الدولية أ. العنوان

ديوي ٣٢٧ رقم الإيداع: ١٤٣٥/٣٦٢٣

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف. ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ «فوتوكوبي»، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من المؤلف.

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمعية السعودية للعلوم السياسية
Saudi Political Science Association

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي ٦
مقدمة ٩
مفهوم «تقييم المخاطر السياسية» للاستثمار ١١
نبذة عن التطور التاريخي لدراسة المخاطر السياسية للاستثمار ١٣
طبيعة علاقة تقييم المخاطر السياسية بعلم السياسة ١٤
شواهد ضعف الاهتمام ١٦
أسباب ضعف الاهتمام ٢١
دواعي الاهتمام ٢٦
الخلاصة والتوصيات ٢٨
قائمة المصادر ٣١

قائمة الجداول

جدول ١ : تصنيف لأنواع المخاطر السياسية للاستثمار ١٥
جدول ٢ : الدوريات العلمية الأكثر نشرا لأبحاث «مخاطر الدولة» ١٨
جدول ٣ : النشر العلمي في أبرز الدوريات الأكاديمية لعلم السياسة ١٩
جدول ٤ : النشر العلمي في الدوريات الأكاديمية المصنفة في مجالات أخرى ٢٠

ملخص تنفيذي Executive Summary

تركز ورقة السياسة (Policy Paper) هذه على تحليل قضية ضعف اهتمام أكاديمية علم السياسة بمجال دراسات "تقييم المخاطر السياسية للاستثمار" (Political Risk assessment)، التي تركز على "عملية تقييم المخاطر والتهديدات المحتملة في البيئة السياسية والاجتماعية التي قد يتعرض لها الاستثمار وتؤثر سلباً على عوائده". فرغم أن موضوع هذه الدراسات ينتمي بطبيعته إلى علم السياسة ويقع في صلب دائرة اهتماماته، إلا أن هناك ضعف مشهود في تناوله. وهو ما يشكل «حلقة مفقودة» في دراسات علم السياسة، وفي ارتباطها بالاحتياجات العملية لقطاع الاستثمار. والورقة تنادي بضرورة اهتمام أكاديمية علم السياسة – وخاصة السعودية والخليجية والعربية – بتوطين وتطوير دراسات المخاطر السياسية.

فالمملكة العربية السعودية ودول الخليج دول فاعلة في حركة الاستثمارات الأجنبية الدولية، فهي من جهة، مصدر مهم للاستثمارات الأجنبية نتيجة لما تتمتع به من فوائض مالية مَكَّنَتْ حكوماتها وشركاتها ورجال أعمالها من تطوير قطاع استثمار خارجي قوي ونشط. ومن جهة أخرى، تسعى هذه الدول، بل وجميع الدول العربية، جاهدةً إلى استقطاب الاستثمارات والشراكات الخارجية – وإلى تشجيع الاستثمارات البينية – لتطوير اقتصاداتها ودفع عملية التنمية.

وفي هذا الإطار، تبرز حاجة أساسية لتطوير دراسات تقييم المخاطر السياسية للاستثمار في هذه الدول، وذلك لأهمية هذه الدراسات في ترشيد القرارات الاستثمارية المرتبطة بحركة استثماراتها، والتحوط تجاه المخاطر المحتملة التي قد تهدد عوائدها ومستقبل مشاريعها الاستثمارية، والمساهمة أيضاً في اكتشاف ومعالجة معوقات جذب النشاط الاستثماري لاقتصاداتها. وللأسف، فإن الدراسات العربية في هذا المجال تكاد تكون معدومة، حيث تلجأ الجهات الاستثمارية العربية إلى مصادر أجنبية لتلبية احتياجها لمثل هذه الدراسات المتخصصة.

وتبين الورقة طبيعة العلاقة الجوهرية بين موضوع دراسات المخاطر السياسية وعلم السياسة، وذلك في ثلاثة جوانب رئيسة: فأسس عملية تقييم المخاطر تتشابه مع أسس البحث والتحليل السياسي، كما أن المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها

الاستثمار هي ذات الظواهر والمتغيرات التي يركز علم السياسة بفروعه المختلفة على دراستها، الإضافة إلى أن ظاهرة الاستثمار الأجنبي ذاتها هي من اهتمامات علم السياسة الرئيسة.

ورغم هذا الارتباط الجوهري، تؤكد الدلائل الملموسة على وجود ضعف كبير في الاهتمام. ويظهر ذلك جلياً من واقع ندرة نشر دوريات علم السياسة للدراسات المتخصصة في مجال تقييم المخاطر السياسية للاستثمار، في مقابل كثرة هذه الدراسات في الدوريات الاقتصادية والإدارية والمالية والمحاسبية. وهو ما تستعرض هذه الورقة تفاصيله.

وتعود أسباب ضعف الاهتمام إلى أربعة عوامل، ترتبط بطبيعة أكاديمية علم السياسة، وتتلخص في: تركيز هذه الأكاديمية على منظور الدولة واهمالها لمنظور الشركة والقطاع الخاص، وميلها إلى دراسة الظواهر على المستوى الكلي، وغلبة الجانب التنظيري على دراساتها، وتأثرها بالأيديولوجية عند تناولها لموضوع الاستثمارات والشركات الدولية، إضافة إلى نمو دراسات التقييم بعيدا عن هذه الأكاديمية، لنشأتها وتطورها في القطاع الخاص.

وتؤكد الورقة أن هذه الأسباب غير مُبَرَرَةٌ، وأنه يجب على أكاديمية علم السياسة أن تركز – بشكل مباشر – على موضوع دراسات تقييم المخاطر السياسية للاستثمار، وذلك لدواعي منطقية مهمة تحقق فائدة متبادلة ومصلحة مشتركة: فمن جهة، يشكل الموضوع امتداد طبيعي ومجال حيوي لتوسع علم السياسة باتجاه التطبيقات العملية، ومن جهة أخرى، يوفر علم السياسة عمق نظري وتحليلي تحتاجه عملية تقييم المخاطر لتطوير دراساتها.

وتخلص ورقة السياسة هذه إلى توصية رئيسة في أن تتبنى أكاديمية علم السياسة السعودية والخليجية والعربية – بشكل خاص – دراسات تقييم المخاطر السياسية، وذلك لتلبية احتياجات ضرورية وملحة للاستثمارات الوطنية والعربية، ولمعالجة ندرة الدراسات العربية المتخصصة في الموضوع، ولأن هذا الموضوع يتيح للأكاديمية العربية – وبإمكاناتها المحدودة – فرصة مثالية لتحقيق مكانة بارزة في الحقل عبر المساهمة الفاعلة في تطوير هذا الجانب التطبيقي الواعد، والخافت في أكاديمية علم السياسة العالمية. فهناك ضرورة ملحة لتنظيم "حلقة"

دراسات المخاطـر السياسية للاستثمار في "عقد" أكاديمية علم السياسة، وخاصة في المملكة والدول الخليجية والعربية.

وتدعو الورقـة مختلف الجهات ذات العلاقة للمبادرة فـي تبني وتوطين دراسات تقييم المخاطر السياسية لأهميتها الإستراتيجية الوطنية. كما تدعو لتظافر الجهود وبنـاء الشـراكات لدعم هـذا التوجه، وذلك بيـن المختصين والأقسـام والجمعيات العلميـة (ذات العلاقـة) ومراكـز الأبحـاث ومؤسسـات التعليـم العالـي الحكومية والخاصـة، من جهـة؛ وبين المؤسسـات والهيئـات الاقتصادية الحكوميـة وشركات القطاع العام ومؤسسات قطاع الأعمال والاستثمار، من جهة أخرى.

مقدمة:[1]

يشهد العالم نموًا كبيرًا في الاستثمار الأجنبي وحرية غير مسبوقة في انتقال رؤوس الأموال. و ينظر لذلك – عادة – على أنه دافع لتقدم عجلة التنمية في الدول وحافز لنمو الاقتصاد العالمي ككل. كما يشهد العالم في نفس الوقت، تزايدًا كبيرًا في حجم وتشابك المخاطر السياسية التي قد تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية، وهو ما ضاعف أهمية دراسات «تقييم المخاطر السياسية» (Political Risk Assessment)، التي تركز على "عملية تقييم المخاطر أو التهديدات في البيئة السياسية والاجتماعية التي قد يتعرض لها الاستثمار وتؤثر سلبًا على ربحيته"، بحيث أصبحت اليوم عامل حيوي وأساسي في اتخاذ القرار الاستثماري.

ويرتبط موضوع تقييم المخاطر السياسية للاستثمار ارتباطًا وثيقًا وقويًا بموضوع علم السياسة، حيث إن هناك ثراءً وتنوعًا كبيرًا في دراسات علم السياسة عن المتغيرات والظواهر والأحداث السياسية والاجتماعية في البيئة المحلية والدولية، والتي تشكل «مخاطر سياسية محتملة» على الاستثمار. إلا أننا نجد في نفس الوقت، أن هذه الدراسات الأكاديمية السياسية قد "أغفلت" ربط ثرائها المعرفي السياسي بعملية "تقييم المخاطر السياسية"، ودراسة تأثير هذه المتغيرات والظواهر والأحداث السياسية على الاستثمار. وهو ما يشكل «مفارقة» في أكاديمية علم السياسة تستحق التأمل والتحليل.

وتناقش هذه الورقة قضية ضعف اهتمام أكاديمية علم السياسة بموضوع "تقييم المخاطر السياسية" للاستثمار. وتحديدًا تحلل الدراسة شواهد وأسباب ضعف الاهتمام بالموضوع، ودواعي التركيز على دراسته، وارتباط ذلك بأكاديمية علم السياسة السعودية (والخليجية والعربية) وما يمكن أن تقدمه في هذا الجانب.

١- تم تطوير هذه الدراسة العلمية بصيغة "ورقة سياسة" ونشرها على نطاق أوسع من خلال "الجمعية السعودية للعلوم السياسية"، وذلك نظراً لطبيعة وأهمية موضوعها التخصصي ولندرة الكتابة العربية حوله. علما بأن عرض أولي منها جرى تقديمه «بعد تحكيمه» في ندوة "مستجدات البحث وطرق التدريس في العلوم السياسية"، المنعقدة في جامعة الملك سعود بالرياض (بتاريخ ٢٨/٢٧ شوال ١٤٢٩هـ الموافق ٢٨/٢٧ أكتوبر ٢٠٠٨ م)، تقديراً وتفاعلاً مع ذلك اللقاء الأول من نوعه لأكاديميي العلوم السياسية في المملكة العربية السعودية. وقد جرى التفاهم مع الجهة المنظمة للندوة على تطوير ونشر الدراسة عن طريق الجمعية.

وتنبع أهمية الورقة في الأساس، من تزايد أهمية مجال الاستثمار وتقييم مخاطره السياسية في ظل العولمة المعاصرة وهذا العالم السريع التغير. وهي أهمية تتزايد بشكل أكبر بالنسبة للمملكة (ودول الخليج). وذلك نظرًا لكون المملكة ودول الخليج قوى فاعلة في مجال الاستثمار العالمي. فهي دول مستقبلة وأكثر من ذلك هي دول مصدرة للاستثمارات الأجنبية. فحكومات دول الخليج تجتهد (بل وتتسابق) في وضع السياسات لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتوطين الثروات المحلية. وفي نفس الوقت نجد أن رؤوس الأموال الخليجية – سواء الخاصة أو الحكومية – هي من المصادر الرئيسة للاستثمار الأجنبي في العالم.

كما تنبع أهمية الورقة أيضًا من ضرورة المراجعة والنقد الذاتي لأكاديمية علم السياسة – عموماً – ومعالجة القصور (غير المنطقي) في تناولها لجانب تقييم المخاطر السياسية للاستثمار. وهو قصور يبرز بشكل أوضح في الأكاديمية السياسية العربية، حيث يندر وجود دراسات عربية جادة واحترافية تتناول تقييم المخاطر السياسية للاستثمار. وبناء على ذلك فإن أهمية الورقة تؤكد أيضًا على اتجاه منتج لتطوير أكاديمية علم السياسة السعودية والخليجية والعربية، يدعو لتعزز جوانب التخصص التطبيقية بما يخدم عملية التنمية بشكل أكثر فائدة وكفاءة.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف (علمية وعملية) مترابطة، أولا: زيادة الوعي بموضوع تقييم المخاطر السياسية للاستثمار وأهميته للتنمية. ثانيًا: تحليل وتقييم أسباب ضعف اهتمام أكاديمية علم السياسة بالموضوع. ثالثًا: توضيح الدواعي لاهتمام أكاديمية علم السياسة، وخاصة السعودية (والخليجية والعربية) بعملية تقييم المخاطر السياسية للاستثمار. رابعًا وأخيرًا: التنويه بمجال تطبيقي حيوي ورحب للبحث والدراسة الأكاديمية يستدعي اهتمام الأكاديمية السعودية ويساهم في بروزها.

وبغرض التنظيم، تم تقسيم الورقة إلى عدة عناوين مترابطة وفق الآتي: تعريف مفهوم "تقييم المخاطر السياسية" للاستثمار، استعراض نبذة موجزة عن تطور دراسة موضوع "المخاطر السياسية" للاستثمار، توضيح طبيعة علاقته الوثيقة بعلم السياسة، عرض بعض الشواهد والأدلة على ضعف اهتمام أكاديمية علم السياسة

بالموضوع، مناقشة وتحليل الأسباب التي أدت إلى ضعف الاهتمام، مناقشة الدواعي لاهتمام وتركيز أكاديمية علم السياسة، وخاصة الأكاديمية السعودية، على دراسات تقييم المخاطر السياسية للاستثمار، وأخيرًا عرض خلاصة وتوصيات الدراسة.

مفهوم «تقييم المخاطر السياسية» للاستثمار:

كما تقدم، فإن «المخاطر السياسية»[٢] (Political Risk)[٣] تتعلق بمجمل المخاطر أو التهديدات في البيئة السياسية أو الاجتماعية التي قد تؤثر سلبًا على الاستثمار. وتقليديًا، في السابق كان تعريف المخاطر السياسية يقتصر على المخاطر الناتجة عن قرارات وأفعال الحكومة فقط (مثل المصادرة والتأميم والانقلابات)، إلا أن التعريف السائد اليوم، يشمل جميع أنواع المخاطر السياسية سواء كانت صادرة من الحكومة أو موجّهة ضدها، أو نابعة من البيئة السياسية والاجتماعية بشكل عام. فيعرّفها هايندل بأنها «خطر أو احتمال ظهور حدث سياسي ما يؤثر سلباً على ربحية استثمار معين» (Haende 1979, 96). ويرى هاول أن المصطلح يستخدم لوصف «احتمال أن تؤثر أحداث أو ظروف سياسية أو اجتماعية في البلد المضيف «للاستثمار» سلبياً على استثمار خارجي معين» (Howell ,44, 1997). ويقصد بالـ «تقييم» (Assessment)[٤]، عملية تقدير (Rate) وتوقع (Forecast) حجم هذه المخاطر أو التهديدات، وقياس (Measure) احتمالية تأثيرها على المشروع الاستثماري.[٥]

٢- يقصد بمصطلح "المخاطر" (Risk) بشكل عام: "احتمالية حصول حدث ضار". ويشمل ذلك أنواع عديدة ومتشعبة من المخاطر: مالية واقتصادية وصحية وبيئية وغيرها. والمخاطر السياسية والاجتماعية هي أحد تلك الأنواع. وتتفاوت المخاطر التي قد تواجه الاستثمارات بحسب طبيعة ونشاط المشاريع الاستثمارية. (Schütz and others 2006)

٣- رُوعي كتابة المصطلحات الإنجليزية (في مقابلة العربية) والتعريف به عبر الورقة لفائدة الطلاب والدارسين.

٤- من الضروري أن تستند عملية "التقييم" هذه على "تحليل" (Analysis) جيد – يقوم على أسس نظرية متينة تدعمه – للبيئة السياسية والاجتماعية يحدد مصادر وأسباب تلك المخاطر السياسية. علماً بأن هذه الدراسة- نظرا لطبيعة موضوعها العام - لا تركز على التفريق بين التحليل والتقييم.

٥- لاستعراض موسع عن التعريف انظر: (Haendel 1979, pp. 71 -90)

وعليه فإن «تقييم المخاطر السياسية للاستثمار» (Political Risk Assessment) يتعلق بعملية تقدير وتوقع حجم وتأثير المخاطر والتهديدات المحتملة والتي يمكن أن يتعرض لها الاستثمار الأجنبي (أو مشروع استثماري معين) وتؤدي إلى خسارة، واعتبار ذلك في مدخلات قرار الاستثمار.

وهي بذلك تختلف عن «المخاطر الاقتصادية أو التجارية» (Economic or Commercial Loses) والتي تنتج عن تغيرات مرتبطة بالسوق، سواء تغييرات في التكلفة أو الطلب أو المنافسة. كما أنها تختلف عن «دراسة الجدوى الاقتصادية» (Economic Feasibility Study) والتي تتعلق بعملية جمع المعلومات عن مشروع مقترح ومِن ثَمَّ تحليلها لمعرفة إمكانية تنفيذه وتحقيق الربحية، وتركيزها على تقييم الجانب الاقتصادي المتعلق بمعرفة مدى نجاح هذا المشروع أو خسارته مقارنة بالسوق المحلي واحتياجاته ومتطلباته. [٦]

ويوضح رومل وهينان في دراستهما الرائدة، بأن عملية تقييم المخاطر السياسية للاستثمار تتم عبر عدة طرق: إجراء تقييم كيفي (old Hand) باستخدام خبراء ومستشارين محترفين وعلى دراية عالية بالمنطقة أو الدولة التي يكون بها الاستثمار، استطلاع لآراء (Delphi) مجموعة خبراء بمنطقة الاستثمار بناءً على نموذج استبيان موحد، تقييم كمي (Quantitative) باستخدام إحصائيات وإجراء تقديرات كمية بناء على نماذج (Models) مصممة لقياس مستوى المخاطر، دراسة ميدانية (Grand Tour) لموقع الاستثمار وتقييم مناخه السياسي ومخاطره السياسية المباشرة. (Rummel and Heenan 1978).

٦- تشمل دراسة الجدوى الاقتصادية إجراء دراسة للسوق، ودراسة فنية، ودراسة مالية لتقييم إمكانية نجاح المشروع (انظر مثلاً: العيساوي ٢٠٠٥ ؛ أبو كرش ٢٠٠٦). كما قد تجري أيضًا دراسة اقتصادية واجتماعية خاصة في المشاريع الحكومية - ولكنها تأتي باتجاه تقييم "الفوائد" التي تتحقق للمجتمع عن طريق إقامة المشروع. ونادرًا ما تشمل دراسة الجدوى الاقتصادية تقييم معمق للمخاطر السياسية المحتملة للاستثمار، وذلك لكونه يقع خارج إطار تخصصها وتركيزه.

نبذة عن التطور التاريخي لدراسة المخاطر السياسية للاستثمار:

الاهتمام بموضوع المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها الاستثمار أمر قديم جدًا قِدَم التجارة والدبلوماسية نفسها. فمراقبة الأوضاع السياسية وتأثيرها على التجارة وإرسال التقارير عنها، تاريخيًا هو من مهام العمل القنصلي. وفي العصر الحديث، بدأ الاهتمام الفعلي بتقييم المخاطر السياسية للاستثمار بعد الحرب العالمية الثانية. حيث تطورت الدراسة المتخصصة، في الخمسينيات والستينيات، مع توسع نشاط الشركات المتعددة الجنسية (Multi-National Corporations - MNCs). وركز التقييم حينها على ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment - FDI) لتلك الشركات (الغربية) في أسواق الدول النامية. كما ركز أيضًا على دراسة الأشكال الحادة والحكومية من المخاطر السياسية كالتأميم والمصادرة والانقلابات الحكومية وعدم الاستقرار الأمني والسياسي. وهي حالات حدثت فعلاً في كثير من دول العالم النامي في تلك الفترة وفي ظل ظروف «الحرب الباردة». وتولت وحدات إدارية مختصة أنشئت داخل تلك الشركات العالمية (in-house expertise) عملية تقييم المخاطر السياسية على استثماراته الخارجية. وقد انحصرت الدراسة تقريباً في أروقة تلك الإدارات المختصة (إدارات المخاطر والتخطيط الإستراتيجي) في الشركات المتعددة الجنسيات (MNCs) وبعض مراكز الأبحاث المرتبطة بها، فكانت دائرة ضيقة ونخبوية ولم تنتشر دراسات المخاطر السياسية في الأوساط الأكاديمية.

وفي السبعينيات من القرن الماضي، توسعت دوائر الاهتمام بموضوع تقييم المخاطر السياسية في ظل الترابط العالمي (Interdependence)، مع زيادة حركة التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي، وزيادة احتمال تعرض تلك الاستثمارات للتهديدات السياسية. فنشأت صناعة كبيرة ومربحة تتكون من مكاتب استشارية وبيوت خبرة متخصصة تقدم خدمات متنوعة تتعلق بتقييم المخاطر السياسية للاستثمار. وأصبحت الكثير من الجهات الاستثمارية تلجأ إلى التعاقد مع تلك البيوت للاستفادة من خبرتها ومشورتها في هذا المجال (out-sourcing). كما توسع اهتمام الباحثين ليشمل مختلف أشكال ومستويات المخاطر السياسية في البيئة السياسية والاجتماعية، ولم يعد يقتصر على المخاطر الحادة والصادرة

مـن الحكومة. ومنذ التسعينيـات الميلادية إلى الوقت الحاضـر، تضاعف الاهتمام بدراسات المخاطر السياسيـة مع بروز العولمة وتوسع التجارة والاستثمارات الدولية في ظل ظروف دولية أكثر تداخلاً وتعقيداً.[٧] (انظر: Jervis and Griffiths 2007).

طبيعة علاقة تقييم المخاطر السياسية بعلم السياسة:

العلاقـة وثيقة جدًا بيـن موضوع «تقييم المخاطـر السياسيـة للاستثمار» وعلم السياسة. ويمكن تلمـس طبيعة هذه العلاقة وتوضيحها في ثلاثة جوانب للمصطلح: جانب «عملية التقييم»، وجانب «المخاطر السياسية»، وجانب «الاستثمار الأجنبي».

مـن الجانـب الأول، نجد أن أسس «عملية تقييم» المخاطـر السياسية للاستثمار تتشابـه مع أسـس «البحث والتحليل السياسـي». وبناء عليه، فـإن الآليات والتقنيات التـي طورت وتراكمت في علم السياسة –كأساليب ومناهج البحث العلمي السياسي، وقواعـد البيانـات والمؤشـرات والمعلومـات السياسيـة، ونظريات ونمـاذج التحليل السياسـي– تخـدم وتتكامـل مع الآليـات والتقنيات التـي تقوم عليهـا عملية تحليل وتقييم المخاطـر السياسية للاستثمار. وتجسد أدبيـات «التحليل الاستخباراتي»[٨] في علم السياسة مثالاً واضحًا على مدى التقارب في هذه الناحية. فكما هو معروف، فـإن الاستخبارات «تنتج عن جمع، وتقييم، وتحليل، ودمـج وتفسير جميع المعلومات المتاحـة والمتعلقـة بجانـب أو جوانب تتعلق بدولـة أجنبية أو منطقـة عمليات معينة تكـون ذات أهميـة آنيـة أو مستقبلية للتخطيـط ... وتحويلها إلى منتـج استخباراتي نهائـي يقـدم لصانعـي السياسـات العامـة» (Richelson 1999, 1-3). ورغـم أن عمليـة التحليل والتقييم الاستخباراتي تختلف فـي الأهداف عن عملية تحليل وتقييم

٧- ساهمـت أحداث سياسية مهمة، عبر العقود، في زيادة اهتمام الشركات والمستثمرين الغربيين بالمخاطر السياسيـة. ومـن أبرزها (على سبيل المثال، لا الحصر): حـالات التأميم – كتأميم حكومة مصدق للنفط فـي إيران (١٩٥٢م) وفـي كوبا (١٩٦١م)، الانقلابات العسكرية المتكررة في دول العالم الثالث؛ المقاطعة النفطيـة العربيـة (١٩٧٣م)، والثـورة الإيرانية (١٩٧٩م)، أزمـة المديونية في بدايـة الثمانينيات، انتهاء الحرب الباردة، الأزمة المالية للنمور الآسيوية في نهاية التسعينيات، تبعات أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، وربما أخيرًا تداعيات الأزمة المالية العالمية الحالية.

٨- يتعلـق التحليـل الاستخباراتي "بعملية تقديـر وتحويل المعلومات والبيانات الأولية إلـى أوصاف وتفسيرات واستنتاجات لمستهلكي الاستخبارات" (Berkowitz 1989, 85).

المخاطـر السياسيـة للاستثمار (حيث أنه متصل بأهداف الـدول، وتقييم المخاطر السياسيـة متصـل بأهداف الاستثمـار)، إلا أنها تتشابه معها فـي الآليات والتقنيات المستخدمة للتحليل والتقييم والتوقع. وبناء على ما سبق فإن أكاديمية علم السياسة تنسجم مع، وقادرة على، استيعاب وتطوير ما يتعلق بعملية التقييم.

ومـن الجانـب الثانـي، نجـد أن «المخاطـر السياسية» التـي يمكـن أن تؤثر على الاستثمار هي ذات الظواهر والمتغيرات التي يركز علم السياسة بفروعه المختلفة على دراستهـا. ولتوضيح هذه النقطة بشكل مباشـر، نستعرض أحد التصنيفات المبسطة لأنواع المخاطر السياسية على الاستثمار، كما هو مبين في الجدول رقم (١).

جدول (١) تصنيف لأنواع المخاطر السياسية للاستثمار

تصنيف المخاطر	التوضيح	أمثلة للمتغيرات
الأحداث الكارثية (Catastrophic Events)	وهـي أحـداث تـؤدي للعنف، وتؤثـر علـى جميـع الشركات الأجنبية.	الصراعـات الدوليـة، الصراعـات الإثنية والطائفية، العصيان المدني، الحـرب الأهلية، "الإرهـاب"، فشل النظام
بيئة الأعمال (Business Environment)	وهـي أحـداث قـد تؤثـر على جميع الشـركات أو صناعة أو شركة أو مشروع معين	وتشمل المخاطـر الناتجة عن الفساد الحكومـي، الإضرابـات العماليـة، الانتخابات، النظام القضائي
السياسة العامة (Public Policy)	تتداخل مـع سابقتها. وتشمل مـدي كبيـر مـن السياسـات العامة	المصـادرة، التأميـم، تغيـر نظـام الضرائب، تغير النظام القانوني، تغير السياسات الماليـة (كتخفيض العملة أو تقييد تحويلها، رفع سعر الفائدة)

المصدر: (Dugan1999)

ونلاحـظ بأن أمثلة متغيرات المخاطر السياسية (في العمود الثالث) والمصنفة علـى أنهـا أحداث كارثيـة أو متعلقة ببيئة الأعمـال أو ناتجة عن تغير فـي السياسات العامـة (فـي العمـود الاول)، تمثل اهتمامـات رئيسـة تناولتها حقول علـم السياسة المختلفـة بالتحليـل والتنظير، وخاصة حقـول العلاقات الدوليـة والسياسة المقارنة والاقتصـاد السياسـي والسياسة العامـة. وهناك تراكم وثـراء معرفي كبير في علم

السياسة عن هذه المتغيرات والمخاطر السياسية. مما يجعل علم السياسة الحقل العلمي الأقرب لفهم طبيعة المخاطر السياسية للاستثمار بشكل أكثر عمقاً وشمولية ومباشرة من غيره من الحقول المعرفية الأخرى.

ومن الجانب الثالث والأخير، فإن ظاهرة «الاستثمار الأجنبي» تدخل ضمن دائرة اهتمامات علم السياسة. ويتجسد ذلك في الأدبيات السياسية الكثيرة حول الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والشركات المتعددة الجنسية (MNCs).[٩]

وهي أدبيات ذات ارتباط كبير بموضوع تقييم المخاطر السياسية للاستثمار، إلا أنها لم تتناول دراسة عملية تقييم المخاطر السياسية للاستثمار الأجنبي بشكل مباشر. وإنما انصبَّ اهتمامها على دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي لذاته ومن زاوية علاقته وتأثيره على الدولة (State)، ولم تتناوله من زاوية المستثمر والاستثمار ومتطلباته واحتياجاته، وستتم مناقشة هذه الأدبيات بشكل موسع لاحقاً عند تحليل أسباب ضعف اهتمام علم السياسة بدراسات تقييم المخاطر السياسية.

وتلخيصا لما سبق، نستنتج أن الارتباط والانسجام واضح في الشكل والمضمون بين علم السياسة وعملية تقييم المخاطر السياسية للاستثمار. و على الرغم من ذلك، فإن هناك ضعف في اهتمام علم السياسة بالدراسة المباشرة لعملية التقييم وما يتعلق بها. وفيما يلي نستعرض الشواهد التي تؤكد هذا الضعف.

شواهد ضعف الاهتمام:[١٠]

إن ضعف اهتمام أكاديمية علم السياسة بموضوع تقييم المخاطر السياسية للاستثمار أمر واضح وجلي، خاصة للمتخصص. وقد أشار جرفس وجرفثز بوضوح،

٩- كثيراً ما يتم الدمج بين MNCs و FDI عند مناقشتهما في أدبيات السياسة. وذلك نظراً لكون MNCs أهم قنوات FDI (وهي لازالت كذلك، بالرغم من التوسع الكبير في والاستثمارات الفردية واستثمارات الصناديق السيادية في السنوات الأخيرة).

١٠- لمزيد من الإيضاح، يقصد بـ "ضعف الاهتمام" هنا هو قلة الدراسات النظرية المتخصصة والمتعمقة التي تتناول مفاهيم ونظريات ونماذج وأنواع المخاطر السياسية، وتقنيات وطرق إجراء عملية التقييم؛ وكذلك قلة الدراسات التطبيقية في هذا المجال.

في مراجعتهم لتطور دراسة تحليل وتقييم المخاطر السياسية للاستثمار، إلى حقيقة « أنّ المخاطـر، وتحديـدا المخاطر السياسية، موضوع له تاريـخ طويل في العلاقات الدوليـة ... وخاصيـة مستوطنة في النظـام الدولي[١١]، إلا أنها لقيـت اهتمام ضئيل فـي الحقـل الأكاديمـي للعلاقـات الدوليـة»[١٢] (Jervis and Griffiths 2007, 6). ووضحـا في نفس الدراسة أن وجـود دراسات تجريبية عن تحليل المخاطر السياسية للاستثمـار يعود لاهتمـام حقول معرفية أخرى[١٣] بدراسة موضـوع «الاستثمار»، وأن هـذا «المفهوم النظـري غائب عن دراسة العلاقات الدوليـة» (٧).[١٤] ويؤكد بريور هذا المعني ويبين أن «المخاطر السياسية « من أقدم مجالات التحليل السياسي التي مارسهـا التجـار والشركات منذ القـدم، إلا أن الكثير مـن الأكاديميين في حقل علم السياسة لا ينظرون إلى مصطلح «المخاطر السياسية» ولا يربطوه بحقلهم الأكاديمي (5-Brewer 1985, 4).

ويمكـن الاستدلال على ضعف الاهتمام هـذا، باستعراض بعض الشواهد المادية علـى قلـة الدراسات الأكاديميـة السياسيـة المتخصصة في مجـال تقييم المخاطر السياسيـة للاستثمـار. وكدليل أول، نعرض فـي الجدول رقـم (٢) أسماء الدوريات العلمية الأكثر نشرًا لأبحاث «مخاطر الدولة»[١٥] (من قائمة بخمسين بحثا هي الأكثر اقتباسًـا في أدبيـات الموضوع). وهي مأخوذة عن دراسـة هوتي وماكليد (٢٠٠٤م) التجريبية لتقييم نمـاذج تصنيف «مخاطر الدولة». وكدليل أول، نعرض في الجدول

١١- كما تقدم فإن التعرض لمثل هذه المخاطر عند الاستثمار في الأسواق الدولية هو جزء من واقع الاستثمار والتجارة الدولية منذ القدم.

١٢- حقل "العلاقات الدولية" أحد فرع علم السياسة (كما هو معلوم).

١٣- اهتمـت حقـول الاقتصـاد وإدارة الأعمـال الدولية بموضوع المخاطـر السياسية (رغم أنـه ليس المحور الرئيـس لمجالهـا المعرفـي). وناقشـت الموضـوع في معرض اهتمامها بنشاطـات التجـارة والاستثمار والشركات الدولية والمخاطر التي تواجهها عبر الحدود.

١٤- يؤكد (Busse and Helfeker2007) على ضعف اهتمام دراسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالعوامل السياسية (كمحددات للاستثمار)، ، وأن تركيزها هو على العوامل الاقتصادية (٣٩٩).

١٥- مفهـوم "مخاطـر الدولـة" أشمـل من مفهوم "المخاطـر السياسيـة". فهو يتكون، إلـى جانب المخاطر السياسيـة، مـن المخاطر الاقتصادية والمالية. إلا أنه يعكس بدرجة كبيـرة المخاطر السياسية، حيث أن أغلب مؤشرات مخاطر الدولة تعطي وزن أكبر للمخاطر السياسية وتتأثر بقيمتها. وبالتالي فإن استخدامها للاستدلال في سياق هذه الدراسة أمر صحيح. (انظر مثلًا: (Hoti and McAleer 2004)

رقم (٢) أسماء الدوريات العلمية الأكثر نشراً لأبحاث "مخاطر الدولة"[١٦] (من قائمة بخمسين بحثا هي الأكثر اقتباساً في أدبيات الموضوع).

وهي مأخوذة عن دراسة هوتي وماكليد (٢٠٠٤م) التجريبية لتقييم نماذج تصنيف «مخاطر الدولة».

جدول (٢) الدوريات العلمية الأكثر نشرا لأبحاث "مخاطر الدولة" (من قائمة بخمسين بحث هي الأكثر اقتباس)

اسم الدورية العلمية *	عدد الدراسات المنشورة
Journal of Development Economics	6
Journal of International Business Studies	5
Applied Economics	3
Journal of Banking and Finance	3
Economics Letters	2
Applied Economics letters	2
Global Finance Journal	2

المصدر: (Hoti and McAleer) 2004

* القائمة تشمل فقط أسماء الدوريات العلمية التي نشرت أكثر من بحث.

ونلاحظ أنه لا توجد بين الدوريات الأكثر نشراً لأبحاث تقييم مخاطر الدولة (المبينة في الجدول) أي دورية علمية يمكن تصنيفها بشكل مباشر على أنها متخصصة في علم السياسة. بل إن أيًّا من الخمسين بحثًا (الأكثر اقتباسًا) التي وردت في هذه الدراسة لم تنشر في دورية تُصنف على أنها دورية سياسية. بل نشرت في دوريات تُصنف بأنها دوريات اقتصادية أو إدارية أو مالية أو محاسبية.[١٧]

١٦- مفهوم "مخاطر الدولة" أشمل من مفهوم "المخاطر السياسية". فهو يتكون، إلى جانب المخاطر السياسية، من المخاطر الاقتصادية والمالية. إلا أنه يعكس بدرجة كبيرة المخاطر السياسية، حيث أن أغلب مؤشرات مخاطر الدولة تعطي وزن أكبر للمخاطر السياسية وتتأثر بقيمتها. وبالتالي فإن استخدامها للاستدلال في سياق هذه الدراسة أمر صحيح. (أنظر مثلاً: Hoti and McAleer 2004)

١٧- وردت في الدراسة أسماء ٢٦ دورية أخرى نشر كل منها بحثًا واحدًا فقط، ولا تظهر أسماؤها في هذا الجدول (الذي اقتصر على أسماء الدوريات التي نشرت أكثر من بحث). وأي من تلك الدوريات الأخرى لا يصنف أيضاً على أنه دورية سياسية.

وهـذا لا شـك في أنه دليـل واضح علـى ضعف اهتمـام أكاديمية علـم السياسة بالموضوع.

ويتأكـد ضعـف الاهتمام بشكل أكبر، عند استعراض حجـم ما نشر حول موضوع تقييم المخاطـر السياسية للاستثمار في الدوريـات المتخصصة في علم السياسة. ويعرضـ الجدول رقم (٣) قائمة بأبـرز دوريات علم السياسـة (وأكثرها اقتباسًا)، ويوضـح عـدد الأبحاث التـي نشرت بعناويـن تتضمن عبـارة «المخاطـر السياسية» (Political Risk)[١٨].

جدول (٣) النشر العلمي في أبرز الدوريات الأكاديمية لعلم السياسة عن مواضيع: تقييم المخاطر السياسية، الاستثمار الأجنبي المباشر، والشركات المتعددة الجنسية

اسم الدورية العلمية	Political Risk
American Political Science Review (1987- 2008)*	2
American Journal Political Science (1989 -2008)	1
International Organization (1980 -2008)	0
International Studies Quarterly (1989- 2008)	0
Comparative Political Studies (1989- 2008)	0
Comparative Politics (1987- 2008)	0
European Journal of Political Research (1980 -2008)	0
Political Studies (1989 -2008)	1
Canadian Journal of Political Science (1989- 2008)	0
World Development (1980 -2008)	1

المصدر: حددت أسماء أبرز الدوريات الأكاديمية لعلم السياسة من (Thompson Scientific. Journals Ranked by Impact: Political Science, 2007; and Journal Ranked by Impact: -International Relations, 2006 ; Most-Cited Journals in Social Sciences, 1997 2007)؛ وحدد عدد الدراسات المنشورة في هذه الدوريات من خلال مراجعة فهارس قواعد البيانات التالية: Gale, Cengage Learning: Cambridge Journals; Academic Research Premier; Wiley) (InterScience; ScienceDirect

* تحديد مدة (أو نطاق) البحث تم بحسب أكبر تغطية متاحة في قاعدة البيانات المستخدمة.

١٨- نظرًا لتعدد العبارات والمصطلحات التي تعطي معنًى متشابه، تم البحث عن "تقييم المخاطر السياسية" عبـر العبـارات الآتيـة: "Political Risk" ؛ "Political Risk Assessment" ؛ "Political Risk Analysis".

ويوضح هذا الجدول – بجلاء – الضعف الكبير في الدراسات الأكاديمية في علم السياسة عن الموضوع، فمجموع ما نشر من دراسات في هذه الدوريات السياسية البارزة (والمبينة في الجدول)، لا يتعدى عدد أصابع اليد الواحدة. مع العلم بأن أغلبها لا يناقش بعمق ومباشرة آليات وتقنيات عملية تقييم المخاطر السياسية للاستثمار.

وبالمقارنة، نجد أن عددًا كبيرًا جدًا من الدراسات في الموضوع قد نشر في دوريات علمية تصنف في مجالات الاقتصاد والإدارة والإستراتيجية والمالية والمحاسبة (وذلك كما هو مبين في الجدول رقم ٤).

جدول (٤) النشر العلمي في الدوريات الأكاديمية المصنفة في مجالات الاقتصاد والإدارة والاستراتيجية والمالية والمحاسبة (١٩٨٠-٢٠٠٨)

اسم الدورية العلمية	Political Risk
Thunderbird International Business Journal	22
Journal of International Business Studies	31
Journal of Banking and Finance	10
Applied Economics	9
Strategic Management Journal	11

المصدر: نفس قواعد البيانات في الجدول رقم (٣) السابق.

أما بالنسبة للدراسات العربية المتخصصة والمتعمقة في موضوع تقييم المخاطر السياسية للاستثمار فهي نادرة، بل تكاد تنعدم في أكاديمية علم السياسة العربية (على حد علم الباحث)[١٩]. حيث أن هذه الأكاديمية تأثرت، نتيجة لتبعيتها للأكاديمية السياسية الغربية، بضعف الاهتمام الموجود في الحقل عمومًا، إضافة إلى تواضع ومحدودية إمكانياتها أصلًا. والأدبيات العربية القليلة في الموضوع أتت من خارج حقل علم السياسة. وتمثلت غالباً فيما تستعرضه الكتب الأكاديمية التي

١٩- رغم البحث المستفيض بمختلف الوسائل المتاحة، لم يصل الباحث إلى أي دراسة أكاديمية سياسية متخصصة في الموضوع.

تقدم لموضوع «الإدارة الإستراتيجية» و «إدارة الأعمال الدولية».[٢٠] وجاء تناولها للموضوع بشكل جانبي ووصفي مبسط للتعريف بالمخاطر السياسية (وهو ما يتوافق وغرض تلك الكتب أصلًا)، كما أنه ركز على زاوية «إدارة» هذه المخاطر السياسية – وليس عملية تقييمها – سعياً لتقليل تأثيرها على الاستثمار.[٢١]

وفيما يلي تحاول هذه الدراسة تحليل الأسباب التي أدت إلى ضعف الاهتمام هذا.

أسباب ضعف الاهتمام:

يمكن تلخيص أسباب ضعف اهتمام أكاديمية علم السياسة عموماً بدراسات تقييم المخاطر السياسية للاستثمار بأربعة عوامل رئيسة متداخلة:

العامل الأول: هو تركيز علم السياسة على منظور الدولة (State)، وميله العام إلى دراسة الظواهر والوحدات السياسية على المستوى الكلي (Macro-Level). فهو ينظر إلى نشاط الاستثمارات والشركات الدولية من منظور الدولة هذا، ولا ينظر إلى السياسة والدولة من منظور الاستثمارات والشركات الدولية واحتياجاتها ومتطلباتها. فعلم السياسة – كما يجري تعريفه تقليدياً – هو علم دراسة الدولة والسلطة السياسية. وهو يركز (بفروعه المختلفة) على دراسة مجمل الظواهر والمتغيرات والتفاعلات والقضايا السياسية (المحلية والدولية) عن طريق تأثيرها وارتباطها بالدولة. وهذا التوجه العام جعل علم السياسة لا يعطي اهتماماً كبيراً لمنظور النشاط والقرار الاستثماري، ولا يركز على دراسة تأثير المتغيرات السياسية وما يمكن أن تشكله من تهديدات ومخاطر على استثمارات وحدات صغيرة على المستوى الجزئي (Micro-Level)، كالشركات والمشاريع الخاصة.

٢٠- انظر: على سبيل المثال، إلى كتاب زكريا مطلك الدوري (٢٠٠٥) عن الإدارة الإستراتيجية، وكتاب أحمد عبد الرحمن أحمد (٢٠٠٦) عن إدارة الأعمال الدولية.

٢١- يشير عبدالرحمن العالي (١٩٩٢) – في دراسته عن "إدارة" المخاطر السياسية – بوضوح إلى "ندرة الكتابة عن ... «الموضوع» في العالم العربي باعتباره حقلاً أكاديمياً تطبيقياً جديداً حتى في الدول المتقدمة" (٦٥). وإشارته هذه لازالت صحيحة بالنسبة للأكاديمية العربية، مع ملاحظة أنه كان يتحدث عن جانب إدارة المخاطر السياسية. أما دراسة الموضوع في الدول المتقدمة فقد شهدت اهتماماً وتطوراً منذ تاريخ تلك الدراسة، وخاصة في السنوات الأخيرة، ولكنه اهتمام من خارج حقل علم السياسة كما تقدم.

ويمكـن تتبع هذه النقطة عبر حقول علـم السياسة المختلفة، وإعطاء أمثلة عامة لذلك. ففي حقل العلاقات الدولية، نجد تأثير كبير لرؤية «المدرسة الواقعية». وهي تتبنـى «منظور الدولة» و ترى «الدول» على أنهـا الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية ويجـب أن تكـون محور التركيز في تحليـل هذه العلاقات. فقد ركـزت الدراسة على دراسـة «السياسات العليا» (High Politics) وقضايا الأمن والاستراتيجية والصراع الدولـي. ونُظِرَ لنشاط الاستثمارات والشركات الدولية كفاعل ثانوي له تأثير محدود فـي العلاقـات الدوليـة (إما هامشـي أو استغلالـي تجـاه الدولـة). (Jervis and Griffiths 2007, 6-7)، كذلـك نجد توجه مشابه في حقل «السياسة المقارنة». فهو عندمـا يتناول قضايـا وظواهر سياسية – كأشـكال الحكومات، والعنـف السياسي، والثقافة السياسيـة، والتنمية – فإنه يدرسها لذاتها ولفهم علاقاتها المتشابكة فيما بينهـا، والأهم معرفة تأثيرها على الدولة والمجتمع والسلطة السياسية، وكذلك يأتي تناوله للوحدات والنشاطات السياسية على المستوى الجزئي – مثل جماعات الضغط أو الأحزاب السياسية أو مؤسسات حكومية معينة أو توجهات الأفراد – بغرض فهمها لذاتهـا، وبشـكل أكبر بغرض معرفة تفاعلهـا وتأثيرها على السلطـة السياسية وعلى نشاطـات الحكومـة وقراراتها. ففـي الغالب تكـون دراسة المستـوى الجزئي وسيلة لفهـم التأثيرات على المستوى الكلي. وكذلـك الأمر في حقل «السياسة العامة»، يظل المنظـور المسيطر هو منظور الدولة. فتدرس السياسـات العامة وطريقة صنعها – بمـا فيها تلك السياسات المتعلقة بالاستثمـار الأجنبي – من زاوية أهداف ومصالح الدولـة وللاستجابـة لمتطلبات واحتياجـات المجتمع التنمويـة. ولا تدرس من زاوية الاستثمـارات والشـركات الأجنبية واحتياجاتهـا. علماً بأن بعض السياسات العامة (والتغير فيها) قد تشكل مخاطر سياسية محتملة من المنظور الاستثماري.

والعامـل الثانـي: هـو غلبـة «الجانـب التنظيـري» (Theorizing) فـي علم السياسـة علـى «الجانب التطبيقـي» (Applications). فرغم أن علـم السياسة لم يهتم بالتنظير المباشر عن موضوع تقييم المخاطر السياسية، إلا أنه أنتج كمًا كبيرًا مـن المعرفـة السياسية النظرية المتراكمـة لفهم وتفسير وتوقـع مختلف المتغيرات والظواهـر السياسيـة. وهـذه المعرفـة أساسية ومهمـة لأي تحليـل وتقييم جيد عن المخاطـر السياسية للاستثمار. وكمـا تقدم فإن هذا يجعل علم السياسة هو الأقرب مـن غيره للتحليـل العميق والواقعي للظـروف السياسية وتحديـد المكامن المحتملة

للمخاطر والتهديدات على استثمار معين في بيئة استثمارية ما. ولكن ضعف الجانب التطبيقي في علم السياسة، أدى إلى ابتعاده عن تناول الموضوع. فلم يركز على التطبيقات العملية لهذه المعرفة في مجالات محددة، كتلك المتعلقة بعملية تقييم وتقدير حجم وتأثير المخاطر السياسية على القرارات الاستثمارية. أي أن علم السياسة لم يهتم بربط المعرفة السياسية بتطبيقاتها العملية فيما يخص الاستثمار.

العامل الثالث: يتمثل في تأثير «الأيديولوجية» على علم السياسة. وعلى وجه الخصوص، فقد كان لسيطرة الطرح «الأيديولوجي» على طريقة تناول الأكاديمية السياسية لموضوع الاستثمار الأجنبي والشركات المتعددة الجنسية، دور كبير في ابتعادها عن الدراسة المباشرة لموضوع تقييم المخاطر السياسية. فقد تأثر التناول برؤيتين أيديولوجيتين متنافستين: الرؤية الليبرالية (الرأسمالية)، والرؤية اليسارية (الماركسية). فرأت الدراسات الليبرالية أن نشاط الاستثمارات والشركات الدولية عامل إيجابي ومطلوب لتنمية الدول ولازدهار الاقتصاد العالمي ككل. فهي توفر رؤوس الأموال والتقنية والمعرفة الإدارية والمنتجات الصناعية والاستهلاكية المطلوبة للتنمية الاقتصادية، وتساهم في «كفاءة» ونمو الاقتصاد العالمي (Walters and Blake 1991, 104). وفي المقابل، نجد أن الدراسات اليسارية (بتنوعاتها) رأت في نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسية عامل سلبي ومصدر صراع في السياسة الدولية. فهو من وسائل سيطرة الدول المتقدمة (دول الشمال) على الاقتصاد العالمي وعلى مقدرات وثروات دول العالم الثالث (دول الجنوب)، وذلك في إطار نظام رأسمالي غير عادل وغير متكافئ (يعمل لصالح دول الشمال ويرسخ تأخر اقتصاديات دول الجنوب). حيث أن هذا النشاط يُمَكِّن اقتصاديات دول الشمال الغنية من تعزيز تفوقها (بحصولها على المواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة والأسواق الاستهلاكية لمنتجاتها) على حساب استنزاف ثروات وطاقات دول الجنوب الفقيرة. [٢٢]

٢٢- يدخل ضمن المدرسة اليسارية هنا، أدبيات كل من: "نظرية التبعية" (Dependency Theory) و "نظرية النظام الدولي" (World-System Theory) و "حوار الشمال-الجنوب" (North-South Debate). وهذه الأدبيات، رغم تنوع طرحها، تتفق في رؤيتها العامة حول نشاط الاستثمارات والشركات الدولية. ولمراجعة لهذه الأدبيات، انظر على سبيل المثال نقاش الموضوع في: (Spero 1990 (147- 260) ; Spero and Hart 1997 pp. 96 -166, 249- 275)

فعلى الرغم من اختلاف الأيديولوجيتين، إلا أن المناظرة والنقاش انحصر بينهما في نشاط الاستثمار الأجنبي والشركات الدولية حول تقييم مدى فائدتها أو ضررها على الدولة وسيادتها وتنميتها، وطبيعة العلاقة المتشابكة بين الاستثمار الأجنبي ودولته الأم (التي ينتمي إليها) والدول المضيفة، وتأثيرها على العلاقات في النظام الدولي. ولم يركز التناول على متطلبات واحتياجات هذه الاستثمارات والشركات الدولية وتقييم المخاطر السياسية التي يمكن أن تتعرض لها وتؤثر سلباً على ربحيتها.[٢٣] ومنذ بداية التسعينيات الميلادية، توسع اهتمام علم السياسة بموضوع الاستثمار الدولي ودور الشركات المتعددة الجنسية. حيث أدت «العولمة» وتزايد الاهتمام بدور الاقتصاد في السياسة الدولية إلى زيادة كبيرة في الدراسات السياسية المتعلقة بالعولمة (Globalization) والاقتصاد السياسي الدولي (International Political Economy). إلا أن التناول استمر بنفس هذه الطريقة التقليدية، مع رجحان كفة الرؤية الليبرالية حول إيجابية نشاط الاستثمار والشركات الدولية في تحقيق التنمية على المستوى المحلي والعالمي.[٢٤] (Oatley 2008)

ويمكن القول بأن هذا التأثر بالأيديولوجية، إضافة إلى التركيز على منظور الدولة والسلطة السياسية على المستوى الكلي، أوجد نوعًا من «التعالي» (إن جاز التعبير) في الأكاديمية السياسية. وهو ما جعل اهتمامها يبتعد عن النظر لاحتياجات نشاط الاستثمارات والشركات الدولية وما يمكن أن تشكله البيئة السياسية من محددات على القرارات الاستثمارية.

العامل الرابع: هو نشأة وتطور دراسات تقييم المخاطر السياسية للاستثمار في القطاع الخاص. مما ساهم في انعزال هذا المجال المعرفي عن علم السياسة.

٢٣- وبمعنى آخر كان تناول علم السياسة لنشاطات الاستثمارات والشركات الدولية "نظري" (في الغالب) ومن زاوية "كلية" ركزت على علاقتها بالدولة وتفاعلاتها في الساحة الدولية، ولم يكن تناول "تطبيقي" من زاوية "جزئية" لما يمكن أن تتعرض له تلك النشاطات من مخاطر سياسية في داخل الدول وفي النظام الدولي تهدد استثماراتها.

٢٤- وامتدت النظرة الأيديولوجية كذلك إلى الدراسات السياسية التي تناولت دور وتأثير نشاطات المؤسسات الاقتصادية الدولية المختلفة، كالبنك الدولي (World Bank) ومؤسسة النقد الدولية (International Monitory Fund) ومنظمة التجارة الدولية (World Trade Organization).

فكما تقدم تطورت دراسات التقييم، بعد الحرب العالمية الثانية، في أحضان الإدارات الخاصة بالمخاطر في المؤسسات الاستثمارية والشركات الدولية الكبرى استجابة لمصالحها واحتياجاتها الخاصة. واستمر الموضوع محصورا في دائرة نخبوية ضيقة حتى مع توسع صناعة المخاطر السياسية – لاحقاً – مع ظهور بيوت الخبرة والمكاتب الاستشارية الخاصة التي تقدم خدمات متنوعة في تقييم المخاطر. والعمل الخاص – كما هو معروف – لا يعمل بشفافية وانفتاح المجال الأكاديمي. كما أن مجال الاستثمار والاستشارات بطبيعته الربحية، يغلف نشاطاته ومعلوماته بطابع من «الخصوصية» خشية من المنافسة، ولاغتنام الفرص وتحقيق أكبر عائد ممكن. وهو ما ساهم في إبقاء ما تم تطويره من مفاهيم ونظريات وأساليب وتقنيات حول عملية تقييم المخاطر السياسية للاستثمار محصور في إطار ضيق، وأبعد الموضوع عن دائرة اهتمام علم السياسة. ولا بد أن نأخذ في الاعتبار أنه قد يكون لمتخصصي السياسة مساهمات في تطوير دراسات التقييم تلك، ولكنها مساهمات كانت تتم خارج إطار الأكاديمية عن طريق التعاون أو العمل في تلك المؤسسات الخاصة.

والسؤال المحوري الذي يفرض نفسه هنا: هل تبرر هذه الأسباب استمرار أكاديمية علم السياسة في الابتعاد عن تناول عملية تقييم المخاطر السياسية للاستثمار؟ الجواب بالطبع: لا. بل يجب على علم السياسة التركيز على دراسة هذا الموضوع وهو أمر ممكن، فيمكن لمنظور علم السياسة أن يستوعب أبعاداً متعددة، إلى جانب استمراره في التركيز على منظور الدولة. كما أن الحاجة تتزايد إلى تعزيز تراكم المعرفة النظرية السياسية العامة، بتطوير موازي للجانب التطبيقي لهذا العلم. وذلك للاستفادة من الثراء المعرفي في علم السياسة وربطه بالاحتياجات العملية لمختلف الوحدات، سواء كانت الاحتياجات تتعلق بالدولة وسياساتها وأذرعها الاستثمارية (على المستوى الكلي)، أو تتعلق بالاستثمارات والشركات الدولية والمؤسسات الخاصة (على المستوى الجزئي). ويأتي في مقدمة هذه الاحتياجات العملية جانب دراسات تقييم المخاطر السياسية للاستثمار. ولا يجوز أن تصبح الأيديولوجية عائقًا في سبيل تحقيق ذلك، بل لا بد أن تتحرر الأكاديمية السياسية من الأيديولوجية خاصة عند تناولها للتطبيقات العملية. فمهما تكون الأيديولوجية، فإنها لا تمنع المتخصص من إجراء دراسات بطريقة احترافية ولأغراض محددة، كتقييم المخاطر السياسية لمشروع أو استثمار معين.

وفيما يلي نناقش بتفصيل أكبر الدواعي التي تدفع أكاديمية علم السياسة للاهتمام بموضوع تقييم المخاطر السياسية للاستثمار.

دواعي الاهتمام:

إن تبني أكاديمية علم السياسة، بشكل عام، لموضوع تقييم المخاطر السياسية للاستثمار هو أمر منطقي ومطلوب. وهناك مبررات قوية تدعم ذلك، يمكن أن نستخلصها من النقاش السابق، ونلخصها في ثلاثة مبررات أساسية:

المبرر الأول: إن موضوع تقييم المخاطر السياسية للاستثمار يعتبر امتداد طبيعي لعلم السياسة. فالظواهر والمتغيرات التي تتشكل منها المخاطر والتهديدات السياسية المحتملة على الاستثمار وتجري على أساسها عملية التقييم، هي ذات الظواهر والمتغيرات التي يدرسها علم السياسة. وبناء عليه، فإن الموضوع ذو طبيعة سياسية واضحة، تجعل علم السياسة الأولَى والأقدر من غيره على دراسته. ويجب تجاوز الأسباب التي أدت إلى ابتعاده عن ذلك.

والمبرر الثاني: إن موضوع تقييم المخاطر السياسية للاستثمار يعد مجالًا مثاليًا لتوسع علم السياسة باتجاه التطبيقات العملية. فهو يشكل مجالًا مهمًا وحيويًا لتوظيف المعرفة السياسية لتلبية احتياجات هامة لمؤسسات استثمارية عديدة (سواء حكومية أو خاصة). مما يحقق مرونة في أكاديمية علم السياسة، ويؤدي إلي تنوع خدماتها وتعميق صلتها بقطاعات مختلفة.

والمبرر الثالث: يتعلق بحقيقة أن مجال تقييم المخاطر السياسية للاستثمار يحتاج للثراء النظري المتوفر في أكاديمية علم السياسة، وذلك لإثراء وتطوير دراساته. خاصة وأن «أدبيات المخاطر السياسية متنوعة ولا زالت في مرحلة ما قبل النظرية في تطورها» (Jervis and Griffiths 2007, 10). ولا شك في أن المساهمة الفاعلة للأكاديمية السياسية سيضفي قوة وترابط نظري يلبي حاجة دراسات التقييم الحالية، والمنفعة متبادلة. ففي المقابل ستضيف دراسات التقييم لأكاديمية علم السياسة تنوع مطلوب، وتفتح أمامها آفاق للتطور والتوسع في توظيف المعرفة السياسية.

إضافة لما سبق، فإن هناك دواعٍ أخرى خاصة بأكاديمية علم السياسة السعودية (وكذلك الخليجية والعربية)، تدفعها (أكثر من غيرها) للاهتمام بدراسة مجال تقييم المخاطر السياسية للاستثمار. ويمكن تلخيصها في أربعة دواعي مترابطة ومهمة:

الداعي الأول: يتيح للأكاديمية السعودية والعربية فرصًا أكبر للبروز والتميز في إطار الأكاديمية العالمية لعلم السياسة؛ لأنه مجال جديد ورحب، ونقطة الانطلاق في تبنيه وتطوير دراساته متساوية نسبياً للجميع. وهو ما يحقق الأسبقية للأكاديمية التي تبادر يبدأ بالتركيز على دراسته ويعزز إمكانية النجاح وإثبات الذات.

والداعي الثاني: إن هناك حاجة كبيرة لتغطية القصور الحاد في الدراسات العربية المتخصصة والمتعمقة في مجال تقييم المخاطر السياسية للاستثمار. وأكاديمية علم السياسة السعودية والعربية – بحكم التخصص – هي المؤهلة لمعالجة هذا القصور العلمي وتقديم دراسات أكاديمية تثري الفكر السياسي والاقتصادي والاستثماري العربي في هذا الجانب.

والداعي الثالث: يُمَكِّنُ الأكاديمية السياسية السعودية والعربية من المساهمة الفاعلة في عملية التنمية. وذلك عن طريق تقديم دراسات تطبيقية وخدمات استشارية في هذا المجال المهم والحيوي. وهو أمر أساسي تتطلبه الاستثمارات الوطنية، سواء كانت خاصة أو عامة، لترشيد قراراتها الاستثمارية وتعزيز فرص تنمية الثروات الوطنية. خاصة وأنه لا تتوافر خدمات احترافية عربية (على حد علم الباحث) لتقييم المخاطر السياسية.

والداعي الرابع والأخير: هو مراعاة الاحتياجات الخاصة للاستثمارات السعودية والعربية. فطبيعة هذه الاستثمارات وطبيعة التحديات والتهديدات التي يمكن أن تتعرض لها تختلف عن الاستثمارات الغربية. حيث أن هوية المستثمر ومكان الاستثمار عوامل أساسية في تقييم المخاطر السياسية التي يواجهها الاستثمار، وخدمات التقييم التي تقدمها المؤسسات الغربية لتقييم المخاطر السياسية مصممة لتناسب طبيعة واحتياجات المستثمر الغربي (وهو أمر مفهوم)، ونماذجها تقوم على أساس ما يمكن أن تتعرض له الاستثمارات الغربية من مخاطر سياسية في الدول النامية (ومنها الدول العربية). بينما نجد أن أكثر الاستثمارات السعودية في الدول

الغربية نفسها (أو في الدول الآسيوية والعربية والدول النامية الأخرى). وبناء على ذلك، فإن اعتماد المستثمر السعودي والعربي على استشارات وخدمات المؤسسات الغربية، لا يكفي؛ لأنه تظل هناك حاجة ماسة إلى بعد وطني، أكثر تفهماً وحساسية واستجابة، لمصالح ومتطلبات الاستثمارات السعودية، وذلك ليس فقط لإدارة وتقليل المخاطر السياسية، وإنما أيضاً لاستكشاف فرص استثمارية جديدة في بيئات آمنة وواعدة. وتتضاعف هذه الحاجة بقوة، مع الطفرة الاقتصادية الأخيرة والنمو الضخم في الإمكانيات الاستثمارية – سواء كانت استثمارات فردية، أو تابعة لمؤسسات وشركات خاصة أو حكومية، أو استثمارات الصناديق السيادية والجهات الحكومية – في السعودية والخليج وبعض الدول العربية الأخرى.

الخلاصة والتوصيات:

إن توسع علم السياسة في مجال دراسات تقييم المخاطر السياسية للاستثمار هو امتداد الطبيعي أمر تأخر حدوثه، والضعف المشهود في تناول دراسات التقييم أمر غير منطقي ولا مقبول، بل إن هناك مبررات قوية تدفع لسرعة معالجة هذا الوضع وتبني أكاديمية علم السياسة لهذا المجال الحيوي والمطلوب. والفائدة في هذا الأمر عظيمة ومشتركة لجميع الأطراف: فهي تساهم في إثراء وتطوير دراسات تقييم المخاطر السياسية للاستثمار، وهي أيضاً تفتح آفاق مثمرة وواعدة لأكاديمية علم السياسة (خاصة في جانبه التطبيقي)، وكذلك تلبي احتياجات عملية وضرورية لترشيد القرارات الاستثمارية.

وبناء على ما سبق، فإن التوصية الرئيسة لورقة السياسة هذه هي أن "تركز أكاديمية علم السياسة، وخاصة الأكاديمية السعودية (والخليجية والعربية)، على دراسات تقييم المخاطر السياسية للاستثمار".

ويمكن تحقيق ذلك بالعمل على تضافر الجهود لإيجاد ثقافة أكاديمية علمية وعملية متخصصة في الموضوع، عبر الخطوات المقترحة الآتية:

- دمج موضوع تقييم المخاطر السياسية في البرامج والمناهج الدراسية لأقسام العلوم السياسية، واستحداث مقررات دراسية متخصصة تتناوله (خاصة على مستوى الدراسات العليا).[٢٥]
- العمل على تطوير مناهج عربية متميزة وتطوير القدرات والأبحاث التطبيقية في الموضوع، ودعم هذا النشاط.
- تقوية وتنويع الحصيلة النظرية المنهجية في البرامج التعليمية. فدراسات المخاطر السياسية تحتاج إلى خلفية علمية واسعة ومتنوعة في فروع علم السياسة المختلفة (العلاقات الدولية، السياسة المقارنة، الاقتصاد السياسي، السياسة العامة، مناهج وطرق البحث).
- حث طلاب الدراسات العليا في الجامعات الوطنية، والمعيدين – والمبتعثين لدراسة تخصص السياسة – في الخارج على التركيز على دراسة الموضوع.
- إدراج أقسام الأعمال والاقتصاد والإدارة والقانون والاجتماع لمقررات العلوم السياسية، ودراسة المخاطر السياسية للاستثمار في مختلف برامجها.
- تفعيل دور الجمعية السعودية للعلوم السياسية، والجمعيات العلمية في التخصصات ذات الصلة، في توطين هذا المجال التخصصي.
- عقد حلقات دراسية وورش عمل ودورات تدريبية متخصصة عن الموضوع.
- تكامل وتنسيق الجهود الأكاديمية للنهوض بهذا المجال. ويكون ذلك بين أقسام العلوم السياسية ومراكز الأبحاث والمعاهد السياسية (على المستوى الوطني والإقليمي). وكذلك التواصل في هذا الإطار مع الأقسام العلمية والمراكز الأخرى ذات العلاقة (كأقسام الاقتصاد وإدارة الأعمال، ومراكز الدراسات الاستثمارية).

٢٥- كان لقسم العلوم السياسية في جامعة الملك عبدالعزيز بجده الريادة في ادراج مقرر «مقدمة في تقييم المخاطر السياسية» في برنامج البكالوريوس المطور في عام ٢٠٠٧م، وكذلك مقرر «تحليل المخاطر السياسية» في برنامج «ماجستير السياسة العامة التنفيذي» الذي بدأ في ٢٠١٢م.

- التواصل مع الجهات الحكومية والخاصة للتوعية بأهمية دراسات المخاطر السياسية، لتقديم الاستشارات والدراسات التي تحتاجها، وللحصول على دعمها لتطوير هذا المجال.
- الحرص على بناء السمعة والمصداقية بأن تكون الدراسات العربية في هذا المجال، وخاصة الدراسات التطبيقية، جادة ومؤصلة وذات معايير احترافية عالية تفيد القرار الاستثماري وتكسب ثقته.

كما توصي الورقة – بقوة – مختلف الجهات ذات العلاقة بدعم التوجه لتبني وتوطين دراسات تقييم المخاطر السياسية. ويتم ذلك بشكل خاص عن طريق تظافر الجهود وبناء الشراكات بين المختصين والأقسام الأكاديمية في العلوم السياسية وعلوم الأعمال والاقتصاد والإدارة والقانون والاجتماع، والجمعيات العلمية، ومراكز الأبحاث، ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، من جهة؛ وبين المؤسسات والهيئات الاقتصادية الحكومية وشركات القطاع العام، ومؤسسات قطاع الأعمال والاستثمار، من جهة أخرى.

وترى الورقة أن تطوير دراسة تقييم المخاطر السياسية في العالم العربي، يتجاوز في أهميته تلبية احتياجات المشاريع الاستثمارية الخاصة، إلى النهوض بعملية التحليل السياسي إجمالاً في العالم العربي. ولا يخفى بأن الارتقاء بتحليلات المخاطر والأوضاع السياسية عموماً، أصبح أمرًا حيويًا يخدم مصالح الدول والمجتمعات العربية، لمساهمته المطلوبة في تطوير تقاريرها الاستخباراتية ورسم سياساتها الخارجية.

وختاماً، فإن إمكانيات الأكاديمية السعودية (ونظيرتها الخليجية والعربية) المحدودة نسبياً، تجعل من الحكمة توظفيها بشكل إستراتيجي، يعطي أكبر مردود وفائدة للأكاديمية نفسها وللمجتمع وتنميته. وهذا ما يحققه التركيز على الريادة في مجال دراسات تقييم المخاطر السياسية للاستثمار.

وقد حان الوقت لتنظيم "حلقة" دراسات المخاطر السياسية للاستثمار في "عقد" أكاديمية علم السياسة، وخاصة في عالمنا العربي.

قائمة المصادر

المصادر العربية:

- أبـو كرش، شريف مصباح. ٢٠٠٦. الدليـل العلمي لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية. عمان (الأردن): دار المناهج للنشر والتوزيع.
- أحمـد، عبدالرحمن أحمد. ٢٠٠٦. مدخل إلى الإدارة الدولية. الرياض: دار المريخ للنشر.
- الـدوري، زكريـا مطلـك. الإدارة الإستراتيجية: مفاهيـم وعمليات وحالات دراسية. عمان (الأردن): دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- العالي، عبدالرحمن بن يوسف. ١٩٩٢. "إدارة المخاطر السياسية: وظيفة جديدة في الشركات المتعددة الجنسيات". مجلة جامعة الملك سعود، م٤، العلوم الإدارية (١)، ص ٦٥-٩١، ١٩٩٢.
- العيسـاوي، كاظـم جاسـم. ٢٠٠٥. دراسـات الجدوى الاقتصاديـة وتقييم المشروعـات: تحليل نظـري تطبيقي. عمـان (الأردن): دار المناهج للنشر والتوزيع.

المصادر الأجنبية:

- Berkowitz, Bruce D.. 1989. "The Analytical Process". In Berkowitz, Bruce D., and Allan E. Goodman, eds. 1989. Strategic Intelligence for American National Security. Princeton (NJ): Princeton University Press. pp. 85 - 109
- Brewer, Thomas L.. "Political Risk and Political Loss for Foreign Investment". In Thomas L. Brewer, ed. Political Risks in International Business: New Directions for Research, Management, and Public Policy. New York: Praeger Publishers. pp. 3 - 12.
- Busse, Matthias, and Carsten Hefeker. 2007. «Political Risk, Institutions and Foreign Direct Investment». European Journal of Political Economy, Vol. 23, pp. 397- 415.

- Dogan, William E.. 1999. "Global Dangers: Political Risk Part I". Risk Management Magazine, Vol. 46, No. 9, September 1999.
- Haendel, Dan. 1979. Foreign investments and the management of political risk. Westview special studies in international economics and business.
- Hoti, Suhejla, and Michael McAleer. 2004. "An Empirical Assessment of Country Risk Ratings and Associated Models". Journal of Economic Surveys, Vol. 18, No. 4. Blackwell publishing, Ltd. 2004. pp.539- 588.
- Howell, Llewellyn D.. 1997. "Politically-Based Losses to Foreign Investors: Concept and Measurement". In Jerry Rogers, ed.. Global Risk Assessments: Issues, Concepts and Applications. Riverside (California): Global Risk Assessments, Inc. pp. 43 -64.
- Jarvis, Darryl S.L., and Martin Griffiths. 2007. "Learning to Fly: The Evolution of Political Risk Analysis". ISSN 1469798-X online/7 /010005 - 07, University of Kent.
- Richelson, Jeffery T.. 1999. The U. S. Intelligence Community. 4th edt.. New York: Westview Press.
- Schütz , Holger, Peter M. Wiedemann, Wilfried Hennings, Johannes Mertens, and Martin Clauberg. 2006. Comparative Risk Assessment. WILEY-VCH Verlag GmbH & Co. KGaA, Weinheim. Electronic Book. ISBN 3 -527 - 31667 - 1
- Spero Joan E. and Jeffery A. Hart. 1997. The Politics of International Economic Relations. New York: St. Martin's Press.
- Spero, Joan E. 1990. The Politics of International Economic Relations. 4th edt. New York: St. Martin's Press.
- Oatley, Thomas. 2008. International Political Economy: Interests and Institutions and the Global Economy. New York: Pearson Education, Inc.
- Rummel, R. J. and David A. Heenan. 1978. "How Multinationals Analyze Political Risk". Harvard Business Review, Vol 56, Jan/Feb 1978. 67- 76.

- Thomson Scientific, in-cites of Essential Science Indicators. Journals Ranked by Impact: Political Science. 2007. based on figures from the Thomson Scientific Journal Performance Indicators. *http://in-cites.com/research/2007/june_18_20071-.html*
- Journals Ranked by Impact: International Relations. 2006. based on figures from the Thomson Scientific Journal Performance Indicators. *http://inc-ites.com/research/2006/july_3_20062-.html*
- Most-Cited Journals in Social Sciences, 1997 -2007. Essential Science Indicators℠ from the November 2007 update covering a 10-year plus 6-month period, 1997-August 30, 2007. *http://in-cites.com/journals/top-soc.html*
- Walters, Robert S. and David H. Blake. 1991. The Politics of Global Economic Relations. 4th edt. Englewood Cliffs n(New Jersey): Prentice Hall.

قواعد البيانات:

- Gale®, Cengage Learning. http://www.gale.cengage.com
- Cambridge Journals. Cambridge University Press. *http://journals.cambridge.org*
- Academic Research Premier. *http://web.ebscohost.com*
- Wiley InterScience. *www.interscience.wiley.com*
- ScienceDirect. *http://www.sciencedirect.com*

نبذة عن المؤلف

الدكتور وليد بن نايف السديري

المؤهل العلمي:

- دكتوراه الفلسفة، في تخصص علم السياسة، جامعة أريزونا (الولايات المتحدة الأمريكية):
  - التخصص الرئيسي: العلاقات الدولية (مع تركيز على الاقتصاد السياسي العالمي، والسياسة الخارجية).
  - التخصصات الفرعية: السياسة المقارنة، السلوك السياسي، أساليب البحث العلمي في السياسة.
  - عنوان رسالة الدكتوراه: "أنواع الحكومات والأداء التنموي: دراسة تجريبية عن تأثير السيطرة العسكرية على الحكومات على عملية التنمية الاقتصادية، للفترة من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٩٠م".
- ماجستير في علم السياسة، جامعة أريزونا (الولايات المتحدة الأمريكية).
- بكالوريوس في العلوم السياسية، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية.

المسئوليات الحالية:

- المشرف على برنامج السياسة العامة في جامعة الملك عبد العزيز بجده.
- عضو الهيئة التعليمية بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز.
- نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للعلوم السياسية (SPSA).
- رئيس مكتب "بيت الخبرة لدراسات السياسة العامة"، وهو مكتب استشاري يقدم خدمات استشارية وبحثية متخصصة لمختلف القطاعات، ويعمل تحت مظلة "منظومة الأعمال والمعرفة" بجامعة الملك عبدالعزيز.

الاهتمامات الأكاديمية والبحثية:

بالإضافة إلى مجالات التخصص الأكاديمي السابقة، يهتم الباحث بالمواضيع التالية: تحليل السياسات العامة، قضايا العولمة والاقتصاد السياسي، دراسات المخاطر السياسية، قضايا التنمية والتحول الاجتماعي، أكاديمية العلوم السياسية (تصميم المناهج، طرق التدريس).

أحدث النشاطات العلمية:

- تنفيذ برنامج «إدارة الأزمات الدولية» لتدريب منسوبي وزارة الخارجية، بالتعاون مع معهد الدراسات الدبلوماسية (جده، ٢٠-٢٤ جمادي الثانية ١٤٣٥هـ الموافق ٢٠-٢٤ أبريل ٢٠١٤م).
- السديري، وليد بن نايف، «العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي»، سلسلة دراسات استراتيجية، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٢م.
- "Saudi Foreign Policy and the Aftermath of September 11, 2001", 3rd Symposium of Prince Khalid Al Faisal`s Chair for consolidating Saudi Moderation Approach (Madrid 2021- March 2013).
- بالإضافة إلى المشاركة في العديد من المؤتمرات والمنتديات والندوات العلمية الوطنية والدولية، وإلقاء العديد من المحاضرات المتخصصة لفائدة جهات متنوعة.

معلومات التواصل:

البريد الالكتروني:
walsudairy@kau.edu.sa

العنوان البريدي
د. وليد بن نايف السديري
ص. ب. ٥٠٤٥٩ جدة ٢١٥١١
المملكة العربية السعودية

إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية

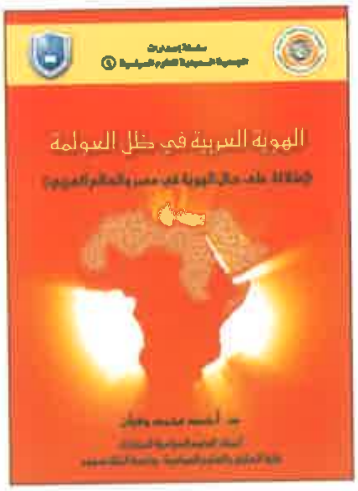

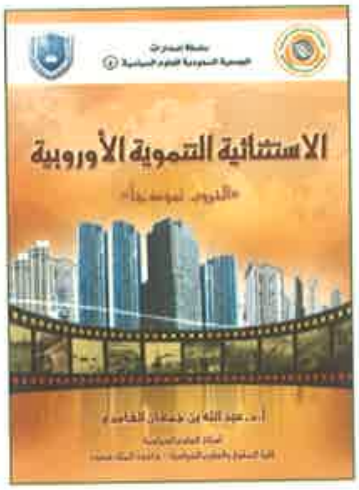

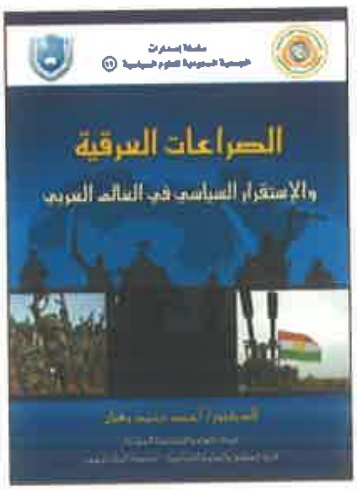

للتواصل مع الجمعية

ص.ب ٧٠٥٦٦ الرياض ١١٥٧٧ المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٧٠٣٨٤ ٠١ - ٤٦٧٠٣٨٥ ٠١ - فاكس: ٤٦٧٠٣٨٣ ٠١

البريد الإلكتروني: spsaksu@yahoo.com

www.spsaksu.sa/index

ISBN:978-603-507-286-1

موضوع الكتاب: ١ - العلاقات الدولية

٢ - السياسة الدولية